دراسة حديثية نقديّة للروايات الطبّية (الرسالة المنسوبة للإمام الرضا(ع) أنموذجاً)

أ.م. د. حكمت جارح صبر الرحمه

hekmat.sabr@uobasrah.edu.iq

جامعة البصرة/كلية التربية للعلوم الانسانية/قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

الملخص:

يدور محور هذه الدراسة على الروايات الطبية الصادرة من المعصومين من حيث الحجّية وعدمها وتناولت بنوع من التفصيل الرسالة الطبّية (الذهبية) المنسوبة إلى الإمام الرضا(عليه السلام) كنموذج لذلك، وخلُصت إلى أنّه يمكن التعويل على الروايات الطبّية عند حصول العلم أو الاطمئنان بصدورها عن المعصوم (ع) في حين وقع الخلاف في أخبار الآحاد غير المحتفَّة بالقرينة بين القبول والرد. كما انتهت الدراسة إلى أنّ الرسالة الطبية من أخبار الآحاد غير المحتفة بالقرينة، وإنّها ضعيفة السند لضعف الراوي المباشر لها، وكذلك عدم وجود سند إلى النسخ المتوافرة لدينا، مضافاً لما يعانيه متنها من عدّة مشكلات؛ أبرزها مخالفة بعض فقراتها للأخبار وكذلك للطب الحديث، وأنّ بعضها منقول من كتب طبيّة أخرى، وغير ذلك ممّا يمنع من التعويل والاعتماد عليها.

الكلمات المفتاحية : الرسالة الذهبية، الروايات الطبيّة، الإمام الرضا (عليه السلام)، المأمون العبّاسي، حجّية الأخبار الطبّية.

A Critical Hadith Study of Medical Narrations (The Treatise Attributed to Imam al-Ridha (Peace Be Upon Him) as a Model)

Asst. Prof. Dr. Hikmat Jarih Sabr Al-Rahma

University of Basrah / College of Education for Human Sciences / Department of Quranic Sciences and Islamic Education

Abstract

The focus of this study is on the medical narrations attributed to the Imams (peace be upon them) in terms of their authenticity and authority. It discussed in some detail the medical treatise (al-Risalah al-Dhahabiyyah) attributed to Imam al-Ridha (peace be upon him) as a case study. The study also concluded that the medical treatise is one of the individual narrations that are not accompanied by evidence, and that its chain of transmission is weak due to the weakness of its direct narrator, as well as the lack of a chain of transmission to the copies available to us, in addition to the fact that its text suffers from several problems; the most prominent of which is that some of its paragraphs contradict the narrations as well as modern medicine, and that some of it is copied from other medical books, and other things that prevent reliance and dependence on it.

Keywords: The Golden Treatise, medical narrations, Imam al-Ridha (peace be upon him), al-Ma'mun al-Abbasi , authenticity of medical reports.

المقدّمة

من الرسائل التي كتبت في طبّ الأبدان ما نسب إلى الإمام الرضا (عليه السلام) من رسالة معروفة بعنوان طب الإمام الرضا (عليه السلام) والمسمّاة بـ(الرسالة الذهبية) أو (المذهَّبة) إذ ورد أنّه عليه السلام كتب رسالة في الطبّ بطلب من المأمون العباسي، حينما كان ولياً للعهد في خراسان في الأعوام ٢٠١ إلى ٢٠٣ للهجرة.

وقد وقع الكلام في صحّة نسبة هذه الرسالة إليه (عليه السلام)، وما يترتّب على ذلك، ولم نقف على دراسات سابقة قد استوفت هذا الموضوع من جميع جوانبه، خصوصاً مع شيوع ما يسمّى (بالطب البديل) في وقتنا الحاضر؛ فهناك نتف هنا وهناك عن حجية الروايات الطبية، وكذلك بعض البحوث المقتضبة المختصة بالرسالة الذهبية؛ مع أنّه من الضروري التعرّف على حجّية خبر الآحاد في الأمور الطبّية أوّلاً، وثبوت صحّة نسبة هذه الرسالة إلى الإمام الرضا (عليه السلام) ثانياً؛ لتترتّب ثمرة عملية على مثل هذه البحوث، بل ربّما يقع الكلام في أصل حجيّة قول المعصوم في الأمور الطبّية إذ قد تُعدُّ نتاجاً بشرياً وليست وحياناً، وإذا كانت نتاجاً بشرياً فلا معنى لترتب الآثار عليها ولا يُعدُّ الكلام نافعاً في إثبات حجّية خبر الآحاد فيها.

وأمّا إذا قلنا بأنّ كلامه(عليه السلام) وحيّاني فسيكون قوله وفعله وتقريره حجّة شرعية، ومعه ينفتح باب البحث في حجية خبر الآحاد الوارد عنه (عليه السلام).

وكما هو معلوم فإنّ البحث في سعة حجّية قول المعصوم وفعله وتقريره ـ لا الخبر الوارد عنه ـ هو أمرٌ مرتبط بالعقيدة، وهذا ما لا يسعه بحثنا المختصر؛ لذا سيعتمدُ البحث على ما هو السائد والمعروف عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية من العصمة المطلقة للرسول وأئمّة أهل البيت(عليهم السلام)، ويَعدُّها البحث كأصل موضوعي مفروغ من صحّته.

لذا كان من الضروري تسليط الضوء مختصراً على حجّية الأخبار الطبية أوّلاً، ثم البحث في ثبوت نسبة هذه الرسالة إلى الإمام (عليه السلام) من عدمه على وفق الموازين العلمية المتعلّقة بالسند والمتن ثانياً؛ لذا حمل المبحث الاول عنوان: حجية خبر الاحاد في الامور الطبية، أشار فيها البحث إلى الآراء المختلفة في حجية الخبر في الأمور الطبية، وحمل المبحث الثاني عنوان: تأملات نقدية في الرسالة الطبية للإمام الرضا (عليه السلام)، تناول فيها البحث دراسة ونقداً للسند والمتن بصورة علمية استدلالية.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا البحث قد خطر على ذهننا قبل عشر سنوات وجمعنا مادته العلمية آنذاك وقد شغلنا عن مراجعته وتبييضه ونشره صوارف الزمان، وقد شمّرت عن ذراعي مجدّداً فقرّرت مراجعته وتصحيحه وتنقيحه وتقديمه إلى النشر، ومنه تعالى نستمد العون والتسديد.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

المبحث الأوّل: حجّية خبر الآحاد في الأمور الطبيّة

نوّهنا في المقدّمة إلى أنّ البحث في حجّية خبر الثقة في الأخبار الطبّية مبتن على حجّية السنّة الواقعية في الأمور الطبّية بمعنى أنّ علم الإمام وعصمته شاملة للقضايا الشرعية والموضوعات الخارجية كالفيزياء والطب وغيرها، أي أنّ ما يصدر عنه في الأمور الطبية محكوم بوحيانيته وليس نتاجاً للعقل البشري المبتني على الخبرة والتجربة، وبناء على هذا الأصل فإنّه من الممكن التمسّك بالخبر المتواتر أو الآحاد المحتفّ بقرينة تفيد العلم أو الاطمئنان بصدوره عن المعصوم مع تحصيل الإطلاق في ذلك وعدم اكتنافه بظروف معيّنة توجب تقييده بزمن معيّن أو حالة معيّنة، وأمّا ما كان من هذه الأخبار مختصاً بزمن أو ظرف معيّن فلا يمكن التمسك بها على اطلاقها سواء كانت مقطوعة الصدور أم وردت بخبر معتبر الإسناد، وقد أشار إلى ذلك الشيخ الصدوق عند تقسيمه الأخبار الطبية على أصناف، فقال: (اعتقادنا في الأخبار الواردة في الطب أنّها على وجوه: منها: ما قيل على هواء مكّة والمدينة، فلا يجوز استعماله في سائر الأهوية. ومنها: ما أخبر به العالم ـ عليه السلام ـ على ما عرف من طبع السائل ولم يتعدَّ موضعه، إذ كان أعرف بطبعه منه. ومنها: ما دلّسه المخالفون في الكتب لتقبيح صورة المذهب عند الناس. ومنها: ما وقع فيه سهو من ناقله. ومنها: ما حُفظ بعضه ونسي بعضه...)[١].

فالصدوق (رحمه الله) صرّح بأنّ بعض هذه الأخبار مكتنفة بظرف معيّن لا يمكن أنْ نتعدّاه، كما أنّه أوضح في آخر ثلاثة أصناف ذكرها بأنّ بعضها موضوعة أو فيها سهو أو نسيان، وهذا في الحقيقة ما يوجب بحث الأخبار وتمحيصها وتحقيق الحال فيها.

على أنّ الشيخ الصدوق (رحمه الله) فتح باب الاستشكال على حجية هذه الأخبار على مصراعيه حين قيّد العمل بهذه الأخبار بعدم خصوصيتها واكتنافها بظرف معين متعلّق بمناخ المنطقة وظروفها أو طبع الانسان وما يتلاءم معه؛ إذ ينفتح باب الاحتمال في كل رواية تصل إلينا فنحتمل معها الاختصاص بظرف معيّن، ومعه لا يمكن التمسك بأيّ رواية طبيّة، إلا أنْ يقال بأنّ الأصل في الأخبار هو الإطلاق، فما لم تتبيّن لنا ظروف معيّنة أحاطت بالرواية الطبّية فهي مطلقة من هذه الجهة. لكن يمكن أن يجاب على ذلك بأنّ الروايات الطبّية ذات أثر تكويني حاصل ضرورة ولا ينفع التمسّك بهذا الأصل في مثلها، فإنّه مختص بما له أثر شرعي لا غير.

نعم ربما يقال بأنّ احتمال وجود خصوصية لكل رواية رواية هو بعيد جدّاً.

وكيفما كان فإنّ هناك نوعاً من الاخبار متضمّناً لبعض الإرشادات الطبية التي أثبتت التجربة والعلم صحّتها من قبيل: (صوموا تصحّوا)[٢] أو: (المعِدة بيت الداء)[٣]، فهي غير مشمولة ببحث الحجّية من عدمه لوضوح ثبوتها وواقعيتها.

ومع ذلك، هناك كثير من الأخبار تتحدّث عن صحّة البدن ومزاجه وتذكر جملة من العلاجات، ولم تتواتر ولا اكتنفتها القرائن المفيدة للعلم أو الاطمئنان بصدورها، فهذه ممّا ينبغي دراستها كبروياً

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

وصغروياً، فلا بد من دراسة القاعدة الكبرى وهل أنّ خبر الآحاد الثقة حجّة بإمكان الشارع أنْ يتعبدنا به أم لا؟ ثم البحث صغروياً عن ذلك الخبر سنداً ومتناً لتتبيّن حقيقة الحال فيه. ولذا سنبحث أوّلا بصورة مختصرة عن حجّية خبر الثقة في الأمور الطبّية ثمّ نسلّط الضوء على الرسالة الذهبية المنسوبة للإمام الرضا (عليه السلام)، إذ قصرنا البحث عليها؛ لعدم إمكانية دراسة جميع الأخبار الطبية في بحث واحد كما هو واضح.

المطلب الأول: عدم حجّية أخبار الآحاد الطبّية

لا ريب في أنّ الأصل عدم حجّية أي خبر ما لم يفد العلم أو الاطمئنان بصدوره عن المعصوم (ع) لقوله تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيسَ لَكَ بِهِ عِلمٌ}[٤] وقوله تعالى: {قُل ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُم أَم عَلَى ٱللَّه تَفتَرُونَ}[٥]؛ لذا وقع البحث في حجّية خبر الثقة في الأحكام الفقهية وخبر الثقة في التفسير وغيرها لأنّها تمثّل ظنّاً نوعياً، والظن لا يغني من الحقّ شيئاً، فهو ليس بحجّة شرعية ما لم يقم دليل شرعيٌّ قطعيّ يوجب الاعتماد عليه.

والمشهور والمعروف من خلال الأدلة التي سيقت لحجّية الخبر أنّ خبر الثقة حجّة في الأحكام الشرعية كما هو مقرّر مفصلاً في علم الأصول. وقد وقع النزاع في شمول هذه الحجّية لغير الأحكام كالتفسير والتاريخ والطب وغيرها، وما يعنينا في هذا البحث هو حجّية الثقة في الروايات الطبية لا غير.

فقد يقال بعدم حجّيتها؛ إذ من المعلوم أنّ خبر الواحد الثقة يفيد الظن بالصدور ولا معنى أن نتمسك به في الأمور الطبية لما لها من تأثير تكويني في بدن الإنسان وصحته ولا علاقة لها بمعرفة الإنسان بذلك الاثر كما في الخمر وإسكاره فإنّه أثر تكويني يترتب على الشرب بغض النظر عن معرفة الإنسان بحكمه وموضوعه، فلا يتصور أنْ يتعبّدنا الشارع بالتمسك بمفاد الخبر المظنون الصدور في أمور ذات أثر تكويني، إذ التعبد لا يغير من نسبة الاحتمال ولا التأثير المترتب عليه، خصوصاً قد تكون الاثار المترتبة خطيرة وتودي بحياة الإنسان أو تؤثر سلباً في صحته، فالشارع من الممكن أن يتعبّدنا بالأخبار ذات الأثر الشرعي كخبر الثقة في الأحكام، فهو المتكفّل بالجزاء من أجر وحساب، فتكون منجزة ومعذرة حينئذ، أمّا في الاثار التكوينية فلا معنى للتعبد بها لأنّ أثرها التكويني سيترتب حتماً، فلو شرب الإنسان مادة سامة واقعاً بظنّ أنّها دواء شافٍ فإنّه سوف يتسمّم لا محالة طبقاً لقانون الأسباب والمسببات على وفق نظم الطبيعة ونواميسها. وحينئذ لا معنى للقول بحجية خبر الآحاد في الأمور الطبّية ما دام يفيد الظن.

وممّن ذهب إلى عدم حجيتها وأكّد على ذلك كثيراً السيد محمّد حسين الطباطبائي في الميزان، حيث رفض قبولها في غير الأحكام، معللاً ذلك بعدم وجود تنجيز وتعذير شرعي في غير الأحكام الشرعية فلا معنى أن يتعبّدنا الشارع بالعمل بها مع إفادتها الظن لا العلم، وسنقتصر في هذا المطلب على ذكر بعض أقواله، لاستيفائه وتوضيحه للموضوع بعبارات مختلفة، قال رحمه الله: (ولا معنى لجعل

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

حجية أخبار الآحاد في غير الأحكام الشرعية فإنّ حقيقة الجعل التشريعي إيجاب ترتيب أثر الواقع على الحجة الظاهرية وهو متوقف على وجود أثر عملي للحجّة كما في الأحكام، وأمّا غيرها فلا أثر فيه حتّى يترتب على جعل الحجية، مثلا إذا وردت الرواية بكون البسملة جزء من السورة كان معنى جعل حجّيتها وجوب الاتيان بالبسملة في القراءة في الصلاة وأمّا إذا ورد مثلا أنّ السامري كان رجلاً من كرمان وهو خبر واحد ظني كان معنى جعل حجّيته أن يجعل الظن بمضمونه قطعاً وهو حكم تكويني ممتنع وليس من التشريع في شيء)[٦].

وقال أيضاً: (ولا يوجد دليل على حجية الآحاد في غير الأحكام إلا مع موافقة الكتاب)[٧].

وقال معلقاً على بعض الروايات: (وبعد هذا كله فالرواية من الآحاد، وليست من المتواترات ولا مما قامت على صحتها قرينة قطعية، وقد عرفت من أبحاثنا المتقدمة أنا لا نعول على الآحاد في غير الاحكام الفرعية على طبق الميزان العام العقلائي الذي عليه بناء الإنسان في حياته)[٨].

وقال أيضاً: (الذي استقر عليه النظر اليوم في المسألة إن الخبر إن كان متواتراً أو محفوفا بقرينة قطعية فلا ريب في حجيتها، وأمّا غير ذلك فلا حجية فيه إلا الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية الفرعية إذا كان الخبر موثوق الصدور بالظن النوعي فإن لها حجية. وذلك أن الحجية الشرعية من الاعتبارات العقلائية فتتبع وجود أثر شرعي في المورد يقبل الجعل والاعتبار الشرعي. والقضايا التاريخية والأمور الاعتقادية لا معنى لجعل الحجية فيها لعدم أثر شرعي ولا معنى لحكم الشارع بكون غير العلم علما وتعبيد الناس بذلك، والموضوعات الخارجية وإن أمكن أن يتحقق فيها أثر شرعي إلا أن آثارها جزئية والجعل الشرعي لا ينال إلا الكليات)[٩].

فالسيد رحمه الله لا يرى حجية لخبر الاحاد في غير الاحكام لعدم ترتب أثر شرعي عليه، ومعه لا معنى أن يتعبدنا الشارع بجعل غير العلم علماً.

نعم مع إفادته العلم أو الاطمئنان بالصدور لتواتره أو احتفافه بقرائن معيّنة فحينئذ يكون حجّة.

المطلب الثاني: حجيّة أخبار الآحاد الطبّية

يظهر من الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء جواز العمل بالأخبار الطبية وإن كانت ضعيفة السند ما لم يتبين كذبه بقرينة أو أمارة قطعية، فقد قال: (إنّ الأخبار عن رسول الله صلّى الله عليه وآله والأئمة المعصومين عليه السلام سواء كانت من طرق رواة الإمامية، أو من طرق الجماعة والسنّة، تكاد تنحصر من حيث مضامينها في أنواع ثلاثة:

النوع الأول:

ما يتضمن المواعظ والأخلاق وتهذيب النفس تحليتها من الرذائل، وما يتصل بذلك من النفس والروح والعقل والملكات، ويلحق بهذا ما يتعلّق بالجسد من الصحة والمرض والطب النبوي، وخواص الثمار والأشجار والنبات والأحجار والمياه والآبار، وما يتضمن من الأدعية والأذكار والإحراز والطلاسم وخواص الآيات وفضل السور وقراءة القرآن، بل ومطلق المستحبّات من الأقوال والأفعال والأحوال.

فكلّ خبر ورد في شيء من هذه الأبواب والشؤون يجوز العمل به والاعتماد عليه لكل أحد من سائر الطبقات، ولا يلزم البحث عن صحة سنده ومتنه، إلا إذا قامت القرائن والأمارات المفيدة للعلم بكذبه. وأنه من أكاذيب الدسّاسين و المفسدين في الدين)[١٠].

فالشيخ رحمه الله يرى جواز العمل بالخبر الضعيف فضلاً عن الصحيح في الأمور الطبية ما لم يتبين كذبها، ولم يبيّن مستنده في ذلك.

وأمّا السيد الخوئي (قدس) فيستفاد رأيه من خلال مسلكة في تفسير حجية الخبر، وهو جعل العلمية التعبدية للخبر الظني، فيكون الخبر معلوم الصدور تعبداً، وقد بنى على حجية الخبر في التفسير تبعاً لذلك، فقال: (وقد يشكل: في حجية خبر الواحد الثقة إذا ورد عن المعصومين عليهم السلام في تفسير الكتاب، ووجه الاشكال في ذلك أن معنى الحجية التي ثبتت لخبر الواحد، أو لغيره من الأدلة الظنية هو وجوب ترتيب الآثار عليه عملا في حال الجهل بالواقع، كما تترتب على الواقع لو قطع به، وهذا المعنى لا يتحقق إلا إذا كان مؤدى الخبر حكماً شرعياً، أو موضوعاً قد رتب الشارع عليه حكماً شرعياً، وهذا الشرط قد لا يوجد في خبر الواحد الذي يروى عن المعصومين في التفسير. وهذا الإشكال: خلاف التحقيق، فإنا قد أوضحنا في مباحث "علم الأصول" أنّ معنى الحجية في الامارة الناظرة إلى الواقع هو جعلها علماً تعبدياً في حكم الشارع، فيكون الطريق المعتبر فرداً من أفراد العلم، ولكنه فرد تعبدي لا وجداني فيترتب عليه كلما يترتب على القطع من الآثار، فيصح الاخبار على طبقه كما يصح أن يخبر على طبق العلم الوجداني، ولا يكون من القول بغير علم. ويدلنا على ذلك سيرة العقلاء، فإنهم يعاملون الطريق المعتبر معاملة العلم الوجداني من غير فرق بين الآثار)[١١].

وممكن أنْ يناقش (قدس) بأنّ العلم التعبدي وإنْ أمكن الإخبار على طبقه لكنه لا ينفي الأثر التكويني المترتب على مؤدى الخبر المعيّن على فرض عدم صحته واقعاً، فالعلم التعبدي لا يثبت الحقيقة التكوينية وليس بإمكانه تغيير الأثر التكويني الواقعي للخبر، فلا يمكنه جعل الخمر غير مسكر مثلاً فيما لو اعتقد المكلف بأنّ ما شربه عصيراً أو ماء، ولا يمكنه تغيير عمر الإنسان الواقعي فيما لو دل الخبر على أنّ عمر النبي الفلاني مثلا ١٠٠ سنة، وعليه فإنّ العلم التعبدي لا يمكن التمسك بآثاره التكوينية المفترض تحققها على تقدير كونه علماً وجدانياً لإمكان منافاتها مع الآثار التكوينية الواقعية، ومعه فكيف يصح التمسك به في غير الآثار الشرعية.

ويظهر أنّ السيد (قدس) يريد أنّ الأثر المترتب هو جواز الإخبار لا غير، ولا يشمل بقية الآثار، فقد قال في مباحثه الأصولية: (واما الظن المتعلق بالأمور التكوينية أو التاريخية، كالظن بأن تحت الأرض كذا أو فوق السماء كذا، والظن بأحوال أهل القرون الماضية وكيفية حياتهم ونحو ذلك، فان كان الظن مما لم يقم على اعتبار دليل خاص (وهو الذي تعبر عنه بالظن المطلق) فلا حجية له في المقام. والوجه فيه ظاهر. وأمّا إنْ كان من الظنون الخاصة فلا بد من التفصيل بين مسلكنا ومسلك صاحب الكفاية (رحمه الله) فإنه على مسلكنا من أن معنى الحجية جعل غير العلم علما

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

بالتعبد يكون الظن المذكور حجة باعتبار اثر واحد وهو جواز الأخبار بمتعلّقه، فإذا قام ظن خاص على قضية تاريخية أو تكوينية: جاز لنا الإخبار بتلك القضية بمقتضى حجية الظن المذكور، لأن جواز الإخبار عن الشيء منوط بالعلم به، وقد علمنا به بالتعبد الشرعي. وهذا بخلاف مسلك صاحب الكفاية (ره) فان جعل الحجية لشيء بمعنى كونه منجزاً ومعذراً لا يعقل إلا فيما إذا كان لمؤداه اثر شرعي وهو منتف في المقام، إذ لا يكون اثر شرعي للموجودات الخارجية ولا للقضايا التأريخية ليكون الظن منجزا ومعذرا بالنسبة إليه. واما جواز الإخبار عن شيء فهو من آثار العلم به لا من آثار المعلوم بوجوده الواقعي. ولذا لا يجوز الإخبار عن شيء مع عدم العلم به ولو كان ثابتاً في الواقع)[١٢].

ويرى الشيخ محمد هادي معرفة أنّ حجية خبر الثقة مبتنية على كاشفيته الواقعية كما هو ديدن العقلاء في التعامل مع أخبار الثقات إذ يعدونه أحد أسباب العلم، قال رحمه الله: (الذي يبدو لنا أن حجية خبر الواحد (الجامع لشرائط الاعتبار) لم تكن مستندة إلى دليل تعبّدي (بأن تعبّدنا الشارع به)، وإنما هي سيرة عقلائية مشى عليها عرفهم العام، وجرى معهم الشارع الحكيم في مرافقة رشيدة! فلا تعبُّد هناك إطلاقاً . كي يلتمس ترتب أثر عملي عليه، أو يكون الشارع استهدفه تكليفياً، وإنما هي مسايرة مع أعراف العقلاء في مناهجهم لتنظيم الحياة العامّة، وكان إخبار الثقة الضابط هو أحد أسباب العلم عندهم، فأمضاه الشارع، وواكبهم في هذا المنهج الحكيم)[١٣].

فهو يوافق السيد الخوئي في إفادة خبر الواحد العلم لكن لا بلحاظ التعبد الشرعي بل بلحاظ مسايرة الشارع لأعراف العقلاء في حياتهم فلا يحتاج في حجيته إلى ترتب أثراً عملياً عليه.

ويمكن المناقشة في ذلك بأنّه لو تم فإنّه يكون مختصاً بالتعامل المباشر بين الناس في شؤون حياتهم وأكثرها مبتنية على الرجوع إلى أهل الخبرة فيما لم يتمكنوا من تحصيل العلم فيه، أو في النقل المباشر للأخبار، أمّا في نقل الأخبار بالواسطة فمن غير الواضح بناءهم على إفادته العلم خصوصاً فيما يكون فيه خطورة على حياتهم فإنّهم يتحرزون في ذلك كثيراً.

وكيف كان فليس غرضنا الإسهاب في تتبع كلمات العلماء ولا مناقشتها، بل حاولنا الإشارة في هذه السطور المختصرة إلى أنّ الأخبار الطبية إنْ كانت مقطوعة الصدور بأنّ وردت بالتواتر أو احتفت بقرائن تفيد العلم أو الاطمئنان بصدورها فهي حجة، وإنْ كانت ظنية الصدور بأنْ كانت معتبرة وصحيحة وردت عن طريق الثقات فقد وقع الخلاف بين العلماء في حجيّتها، بل إنّ الشيخ كاشف الغطاء صرّح بحجية حتى الضعيف منها ما لم يقم الدليل على كذبها وبطلانها.

وبناء على كل ما تقدّم نرى من الضرورة أن تعقد البحوث لدراسة أسانيد الروايات الطبية ومتونها، ليتسنى معرفة ما إذا كانت الرواية مقطوعة الصدور أو مظنونة الصدور وردت بسند معتبر أو ضعيفة محتملة الصدور، أو مكذوبة باطلة مخالفة للأدلة والبراهين القطعية، لتترتب على كل صنف منها الآثار على وفق ما قدّمناه.

المبحث الثاني: تأملات نقدية في الرسالة الطبية للإمام الرضا (ع)

أولاً: تأملات نقدية في سند الرسالة

١. أول من ذكر هذه الرسالة: يظهر أنّ أول من أشار إلى هذه الرسالة هو الشيخ الطوسي (ت: ٤٦٠هـ) في ترجمة محمد بن الحسن بن جمهور العمّي، حيث ذكر أنها من مصنفاته، قال: (وله الرسالة الذهبية عن الرضا عليه السلام)[١٤].

وذكرها بعده ابن شهر آشوب (ت: ٥٨٨هـ)، فعدّ من كتبه الرسالة المذهبة عن الرضا صلوات الله عليه في الطب[١٥].

وذكر الشيخ منتجب الدين عدّة مصنفات للسيد فضل الله الراوندي (ت: ٥٧١هـ) وعدّ منها (ترجمة العلوي للطب الرضوي)[١٦]. ولعلها ترجمة فارسية للرسالة الذهبية على ما ذكر محقق كتاب النوادر للراوندي[١٧]، في حين جاء في البحار: (وذكر الشيخ منتجب الدين في الفهرست: أن السيد فضل الله بن علي الراوندي كتب عليه شرحاً سماه ترجمة العلوي للطب الرضوي)[١٨]. ولم نجد هذه العبارة في الفهرست.

٢. ترجمة محمد بن جمهور: حيث إنّ الراوي المباشر لهذه الرسالة هو محمد بن جمهور العمّي، فكان من الضروري تسليط الضوء عليه، فقد قال فيه النجاشي: (محمد بن جمهور أبو عبد الله العمي ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها. روى عن الرضا عليه السلام. وله كتب: كتاب الملاحم الكبير، كتاب نوادر الحج، كتاب أدب العلم. أخبرنا محمد بن علي الكاتب قال: حدثنا محمد بن عبد الله قال: حدثنا علي بن الحسين الهذلي المسعودي قال: لقيت الحسن بن محمد بن جمهور فقال لي: حدثني أبي محمد بن جمهور، وهو ابن مائة وعشر سنين. أخبرنا ابن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا سعد قال: حدثنا أحمد بن الحسين بن سعيد، عن محمد بن جمهور بجميع كتبه)[١٩].

وترجمه الشيخ في الفهرست وقال: (محمد بن الحسن بن جمهور العمّي البصري. له كتب جماعة، منها كتاب الملاحم، وكتاب الواحدة، وكتاب صاحب الزمان عليه السلام، وله الرسالة الذهبية عن الرضا عليه السلام، وله كتاب وقت خروج القائم عليه السلام. أخبرنا برواياته وكتبه كلها – الا ما كان فيها من غلو أو تخليط – جماعة، عن أبي جعفر ابن بابويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسين بن سعيد، عنه. ورواها محمد بن علي بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الحسن بن متيل، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي بن علي، عنه)[٢٠]. فقد أشار إلى أنّ في رواياته وكتبه غلو وتخليط، وذكر سنده الى كتبه ورواياته التي لا تشمل ذلك، فالسند الذي ذكره الشيخ الطوسي لا يشمل كل كتبه ورواياته بل مقيّدٌ بما لم يكن فيها غلو وتخليط.

وعدّه في رجاله في أصحاب الرضا(عليه السلام) وقال: (محمّد بن جمهور العمي، عربي، بصري، غال)[٢١].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

وفي موضع اخر عده في من لم يرو عنهم عليهم السلام، فقال: (محمد بن الحسن بن جمهور العمي، روى سعد عن أحمد بن الحسين بن سعيد عنه)[٢٢].

وفي رجال ابن الغضائري: (محمد بن جمهور، أبو عبد الله، العمي. غال، فاسد الحديث، لا يكتب حديثه، رأيت له شعراً يحلل فيه محرمات الله عزّ وجلّ)[٢٣]. على أنّ هناك كلام في ثبوت نسبة هذا الكتاب لمؤلفه غير أنّه متوافق في الحكم على ابن جمهور مع غيره.

ونختم الترجمة بما ذكره العلامة الحلي، قال: (محمد بن الحسن بن جمهور – بالجيم والراء – العمي، عربي بصري، روى عن الرضا (عليه السلام)، كان ضعيفاً في الحديث، غالياً في المذهب، فاسداً في الرواية، لا يلتفت إلى حديثه، ولا يعتمد على ما يرويه)[٢٤].

فتبيّن ممّا تقدم أنّ الرجل غال مخلط، فاسد المذهب، ضعيف في الحديث، لا يمكن الاعتماد عليه والركون إلى قوله.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ محمّد بن جمهور الذي ترجمه الشيخ النجاشي متحد مع محمّد بن الحسن بن جمهور الذي ذكره الشيخ الطوسي لعدة أدلة وقرائن تفيد الجزم بذلك ذكرها السيد الخوئي في معجمه[٢٥].

٣. السيد الخوئي ومحاولة توثيق محمّد بن جمهور

يبدو أنّ السيد الخوئي حاول الاعتماد على روايات الرجل من خلال ملاحظة مجموع أمرين:

الاول: أنّ محمّد بن جمهور ممن ورد في تفسير القمي وعلى مبنى السيد الخوئي فإنّ جميع من ورد في تفسير القمي فهو ثقة، إلا أنّ هذا التوثيق على فرض تماميته فهو معارض بتضعيف النجاشي حيث نص على أنّه ضعيف في الحديث، لذا احتاج السيد الخوئي إلى امر آخر للاعتماد على الرجل.

الثاني: جمع السيد الخوئي بين التضعيف والتوثيق بحمل كلام النجاشي على الضعف الناشئ من الغلو والتخليط، لكن هذا لا يحل المشكلة فانّ المخلط لا يمكن الاعتماد على رواياته وقد تنبه السيد الخوئي لهذا الأمر فاعتمد على طريق الشيخ الطوسي المتقدم الذي صرّح فيه بأنّه يروي ما كان خالياً من الغلو والتخليط فقط، فما كان من هذا الطريق يمكن الاعتماد عليه عند السيد الخوئي، قال: (الظاهر أنّ الرجل ثقة، وإن كان فاسد المذهب، لشهادة علي بن إبراهيم بن هاشم بوثاقته، غاية الامر أنّه ضعيف في الحديث، لما في رواياته من تخليط وغلو، وقد ذكر الشيخ، أن ما يرويه من رواياته فهي خالية من الغلو والتخليط، وعليه فلا مانع من العمل بما رواه الشيخ من رواياته)[٢٦].

ولذا نرى السيد الخوئي نفسه يضعف ابن جمهور في غير هذا الطريق، فقد ضعّف رواية في الكافي في سندها محمد بن جمهور، والرواية هي ما رواه الكليني عن أحمد بن محمد الكوفي، عن ابن جمهور، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن المفضل ابن عمر... [٢٧].

فقال السيد الخوئي: (على أن سندها ضعيف بمحمد بن سنان وأحمد بن محمد الكوفي وابن جمهور وأبيه أي جمهور نفسه لأنه مهمل)[٢٨].

اذن فالرجل ضعيف حتى عند السيد الخوئي في غير هذا الطريق.

أمّا ما ذكره السيد الخوئي فهل هو تام وهل ينفع في المقام، فالظاهر أنّ ما ذكره قدس سره غير تام وعلى فرض تمامه لا ينفعنا في المقام.

أمّا عدم تماميته فلأمور: الأول: لأنّ النجاشي نص على ضعفه في الحديث وأضاف ابن الغضائري أنّه لا يكتب حديثه. وتبعهما العلامة على ذلك، فمن غير الواضح أنّ تضعيفه مبتن على غلوه فقط ليمكن التمسكّ بما رواه الشيخ الطوسي عنه، وحينئذ يقدم تضعيف النجاشي وغيره على التوثيق لأنّه تضعيف خاص وهو مقدّم على التوثيق العام.

والثاني: فلأنّه لا نسلم بثبوت نسخة تفسير القمي لمؤلفها، وعلى فرضه فلا شك للمتتبع أنّها متكونة من تفسيرين أحدهما لأبي الجارود والآخر للقمي، وإذا ما عرفنا أنّ محمّد بن جمهور وقع في القسم الثاني للتفسير المنسوب لأبي الجارود فيكون غير مشمول بالتوثيق العام وهو ما ذهب إليه الشيخ الداوري، فقال: (وعلى أي تقدير فطريق الكتاب صحيح، ونسبته أيضاً صحيحة، إلاّ أنّ الإشكال في نفس المؤلِّف فإنّه ضُعّف، ووقوعه في أسناد تفسير القمّي لا يفيد لأنّه وقع في القسم الثاني فلا تشمله شهادة علي بن إبراهيم القمّي)[٢٩].

إذن لا مصير لإثبات وثاقة محمّد بن جمهور حتى بناء على ثبوت هذه النسخة من التفسير للقمي لوضوح اشتمالها على تفسيرين[٣٠].

ثم لو تنزلنا وقلنا بوثاقة ابن جمهور على ما أفاد السيد الخوئي فهو غير نافع في المقام أيضاً، لأن الشيخ الطوسي لم يرو الرسالة الذهبية في كتابيه الاستبصار والتهذيب وقد تتبّعت روايات ابن جمهور عند الشيخ الطوسي فلم أجد أثراً لذكر ما في الرسالة الذهبية. وسيأتي ما ينفع في المقام في النقاط الآتية إنْ شاء الله.

٤. قرائن ومؤشرات على عدم ثبوت الرسالة:

القرينة الأولى: أنّ الشيخ الصدوق لم يذكر هذه الرسالة ولم يرو منها مع أنّ له كتاباً مختصاً بتتبع آثار الإمام بعنوان (عيون أخبار الرضا)، فلو كان هذا الاثر الطبي ثابتاً للإمام(عليه السلام) لضمّنه الصدوق في كتابه.

القرينة الثانية: إنّ النجاشي لم يذكر الرسالة ضمن مؤلفات محمد بن جمهور.

القرينة الثالثة: إنّ الحر العاملي أنكر ثبوت الرسالة باعتبار جهالة مؤلفها فقال: (وعندنا أيضا كتب لا نعرف مؤلفيها منها: كتاب إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب، الفقه الرضوي لا يعرف جامعه وراويته، الطب الرضوي كذلك)[٣١].

القرينة الرابعة: من غير الواضح أنّ الشيخ الطوسي قد روى هذه الرسالة، وحينئذ لا معنى للبحث في صحّة سند الشيخ إلى ابن جمهور من عدمه إذ إنّ طريقه إلى ابن جمهور في غير ما كان فيه غلو

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

وتخليط، ويبدو أنّ الشيخ يرى فيها غلواً وتخليطاً لذا لم يذكر طريقه إليها، فالطريق المذكور من غير المعلوم شموله للرسالة الذهبية، والذي يساعد على ذلك عدّة أمور:

الأول: ما تقدم من أنّنا تتبعنا روايات الشيخ في التهذيب والاستبصار فلم نجد أثراً لما في الرسالة الذهبية.

الثاني: أنّ الشيخ الطوسي روى كتب وروايات ابن جمهور من طريق الشيخ الصدوق، وتقدّم أنّ الشيخ الصدوق له كتاب بعنوان: (عيون الأخبار الرضا) ولم نجد في هذا الكتاب لا أثراً ولا عيناً لهذه الرسالة، وهذا ما يؤكد أنّ الشيخ الطوسي لم يرو الرسالة الذهبية لاشتمالها على التخليط والغلو، وإلا كيف نتصور أنّ الرسالة الذهبية مشمولة بطريق الشيخ الطوسي وهو يروي عن الشيخ الصدوق ولا نرى في كتاب الشيخ الصدوق أي أثر للرسالة مع تخصصه بأخبار الإمام الرضا (عليه السلام).

الثالث: أنّ الشيخ النجاشي وإنْ كان له طريق إلى روايات ابن جمهور إلا إنّه لم يذكر الرسالة الذهبية من كتبه، مما يدلل على أنّهم لم يهتموا برواية هذه الرسالة ونقلها.

٥. طريق الشيخ الطوسي إلى الرسالة: تقدّم أنّه من غير المعلوم شمول الرسالة الذهبية بطريق الشيخ الطوسي، لكن لو تنزلنا وقلنا بشمولها، فهل طريق الشيخ اليها صحيح أم ضعيف؟

يظهر أنّ طريق الشيخ الى محّمد بن جمهور هو طريق معتبر، فالطريق الثاني للشيخ الطوسي عن جماعة عن محمد بن علي بن بابويه، عن ابن الوليد، عن الحسن بن متيل، عن محمد بن أحمد العلوي، عن العمركي بن علي، عنه. فرجال السند كلهم ثقات على كلام في محمّد بن أحمد العلوي، وهو محمد بن أحمد بن اسماعيل العلوي, فهو لم يضعف ولم يرد في حقّه توثيق صريح، وهناك محاولات عديدة لتوثيقه ذكرها السيد الخوئي في المعجم إلا إنّه رفضها واعتبره حسن الحديث معتمداً على كلام النجاشي في ترجمة العمركي حيث قال: (العمركي بن علي أبو محمد البوفكي وبوفك قرية من قرى نيشابور. شيخ من أصحابنا، ثقة، روى عنه شيوخ أصحابنا، منهم عبد الله بن جعفر الحميري.

له كتاب الملاحم، أخبرنا أبو عبد الله القزويني قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدثنا أحمد بن إدريس قال: حدثنا محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي عن العمركي. وله كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن علي بن شاذان، عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله بن جعفر عنه به)[٣٢].

فالعلوي يروي عن العمركي وقد صرّح النجاشي بأنّ الذين رووا عن العمركي هم شيوخ أصحابنا، فيكون حسن الحديث على أقل حال. ولذا فهو يرى صحة طريق الشيخ إلى محمد بن جمهور، قال: (وكيف كان، فطريق الشيخ إليه صحيح، فإن محمد بن أحمد العلوي، هو محمد بن أحمد بن إسماعيل العلوي، على ما عرفت في ترجمته، وهو حسن كما مر)[٣٣].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

وقال الشيخ الداوري: (وعلى أي تقدير فطريق الكتاب صحيح، ونسبته أيضاً صحيحة، إلاّ أنّ الإشكال في نفس المؤلِّف فإنّه ضُعّف، ووقوعه في أسناد تفسير القمّي لا يفيد لأنّه وقع في القسم الثاني فلا تشمله شهادة علي بن إبراهيم القمّي)[٣٤].

نعم الأردبيلي في جامع الرواة ضعّف كلا طريقي الشيخ الى محمد بن جمهور، أمّا الاول فلاشتراك أحمد بن الحسين بن سعيد, وأمّا الثاني فلجهالة محمّد بن احمد العلوي, فقال: (والى محمد بن الحسن بن جمهور طريقان في أحدهما أحمد بن الحسين بن سعيد وهو مشترك بين الضعيف والمجهول والآخر مجهول)[٣٥]، لكن الانصاف أنّ الطريق الثاني يمكن التعويل عليه لما مر.

٦. نسخ الرسالة الذهبية وطريقها إلى محمّد بن جمهور

يبدو أنّ أقدم نسخة عربية تم العثور عليها هي ما ذكره المحقق محمّد مهدي نجف في تحقيقه للرسالة الذهبية، هي النسخة التي كتبها عبد الرحمن بن عبد الله الكرخي في سنة (٧١٥هـ)، وقد جاء في أولها: (أخبرنا أبو محمد هارون بن موسى التلعكبري رضي الله عنه قال: حدثنا محمد بن همام بن سهل رحمة الله عليه، قال: حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال: حدثني أبي وكان عالماً بأبي الحسن علي بن موسى الرضا...)[٣٦].

وقد ذكر العلامة المجلسي أنّه وجد الرسالة الذهبية بخط المحقق الكركي (٩٤٠هـ)، بهذا اللفظ: (الرسالة الذهبية في الطب، التي بعث بها الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام إلى المأمون العباسي في حفظ صحة المزاج وتدبيره بالأغذية والأشربة والأدوية...)[٣٧]

وذكر أيضاً أنّه وجد في تأليف بعض الأفاضل بهذين السندين: (قال موسى بن علي بن جابر السلامي، أخبرني الشيخ الأجل العالم الأوحد سديد الدين يحيى بن محمد بن علبان الخازن – أدام الله توفيقه – قال: أخبرني أبو محمد الحسن بن محمد بن جمهور.

وقال هارون بن موسى التلعكبري – رضي الله عنه – حدثنا محمد بن هشام بن سهل – رحمه الله – . قال: حدثنا الحسن بن محمد بن جمهور، قال: حدثني أبي وكان عالما بأبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام خاصة به، ملازما لخدمته، وكان معه حين حمل من المدينة إلى أن سار إلى خراسان واستشهد عليه الصلاة والسلام بطوس، وهو ابن تسع وأربعين سنة. قال: وكان المأمون بنيسابور، وفي مجلسه سيدي أبو الحسن الرضا عليه السلام وجماعة من المتطببين والفلاسفة، مثل يوحنا بن ماسويه، وجبرئيل بن بختيشوع، وصالح بن سلهمة الهندي، وغيرهم من منتحلي العلوم وذوي البحث والنظر، فجرى ذكر الطب وما فيه صلاح الأجسام وقوامها، فأغرق المأمون ومن بحضرته في الكلام وتغلغلوا في علم ذلك، وكيف ركب الله تعالى هذا الجسد وجميع ما فيه من هذه الأشياء المتضادة من الطبائع الأربع، ومضار الأغذية ومنافعها، وما يلحق الأجسام من مضارها من العلل. قال: وأبو الحسن عليه السلام ساكت لا يتكلم في شئ من ذلك. فقال له المأمون: ما تقول يا أبا الحسن في هذا الامر الذي نحن فيه هذا اليوم، والذي لابد منه من معرفة هذه الأشياء والأغذية، النافع

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

منها والضار. وتدبير الجسد؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: عندي من ذلك ما جربته وعرفت صحته بالاختبار ومرور الأيام، مع ما وقفني عليه من مضى من السلف، مما لا يسع الانسان جهله، ولا يعذر في تركه، فأنا أجمع ذلك مع ما يقاربه مما يحتاج إلى معرفته. قال: وعاجل المأمون الخروج إلى بلخ، وتخلف عنه أبو الحسن عليه السلام، وكتب المأمون إليه كتابا يتنجزه ما كان ذكره مما يحتاج إلى معرفته من جهته على ما سمعه منه وجربه من الأطعمة والأشربة وأخذ الأدوية والفصد والحجامة والسواك والحمام والنورة والتدبير في ذلك. فكتب الرضا عليه السلام إليه كتابا نسخته...)[٣٨].

كما أنّ هناك نسخة مترجمة إلى الفارسية كتبت بخط الحسن بن إبراهيم السلماسي المتوفى حدود سنة (٦٢٤هـ) ويعود تاريخها إلى سنة (٦١٤هـ) وقد حققها الدكتور مهدي درخشان وطبعت باللغة الفارسية بعنوان: (رسالة ذهبية در علم طب)[٣٩].

هذه هي أهم النسخ القديمة للرسالة الذهبية، والمطبوعة حالياً، ويمكن أنْ نسجل من خلالها مجموعة من الملاحظات:

الأولى: أنّ نسخة المحقق الكركي مرسلة وليس لها أي سند أو طريق إلى الشيخ الطوسي أو إلى محمّد بن جمهور، ونحوها النسخة المترجمة باللغة الفارسية، فقد وقفنا عليها ولم نجد فيها سنداً يذكر.

الثانية: أنّ النسخة الأخرى التي ذكرها صاحب البحار غير معلومة الانتساب إلى أي مؤلف، فهو لم يذكر اسم صاحب المصنف الذي ذكر السند ولم يتبيّن لنا إنْ كان من المتقدّمين أو المتأخرين وكذلك لم يذكر اسم مصنفه ولا طريقه إليه فيصعب الاعتماد عليه حينئذ خصوصاً أنّ السند المذكور إلى محمّد بن جمهور يتكون من ثلاث وسائط فقط، وأنّ الراوي الأول في أحد السندين هو هارون بن موسى وهو متوفى سنة (٣٨٥)، ممّا يعني بعده الزماني عن صاحب البحار المتوفى (١١١١هـ)! خصوصاً إنا لا نعرف سند صاحب النسخة إلى هارون هذا، وهذا يعني أنّ السند بين صاحب البحار وصاحب النسخة مجهول، والسند بين صاحب النسخة والراوي الأول مجهول أيضاً، فربما صاحب النسخة أيضاً عثر على الرسالة بالوجادة.

وعلى فرض أنّ صاحب النسخة معاصر للراوي الأول وهو بعيد جداً، فتبقى جهالته وجهالة طريق صاحب البحار إليه مانعة من الاعتماد على الرسالة.

ولا يمكن الاعتماد على أسانيد النجاشي والشيخ الطوسي إلى محمّد بن جمهور، لأنّ النجاشي لم يذكر الرسالة الذهبية من مؤلفاته، وأمّا الشيخ الطوسي فهو وإنْ ذكرها إلا إنّه قد تقدّم أنّ ما رواه لا يشمل ما كان فيه غلو وتخليط ممّا يبعث على الشك في عدم روايته إياها على ما قدمنا من القرائن.

زد على ذلك أنّه لا نعلم بمطابقة هذه النسخة لنسخة الشيخ الطوسي على فرض روايته لها، إذ إنّ صاحب البحار صرّح بالعثور عليها وجادة، ولم يذكر سنده إلى النسخة، على أنّ السند المذكور في النسخة مختلف عن السند الذي ذكره الشيخ، فمن غير الواضح أنّ سندها يمر عن طريق الشيخ، بل الظاهر خلافه.

الثالثة: أنّ النسخة التي كتبها عبد الرحمن الكرخي هي الأخرى مجهولة السند، فلم نعرف من القائل: أخبرنا أبو محمد هارون... ولم نعرف ما هو السند بين الكرخي وبين القائل أخبرنا.

الرابعة: أمّا ما يتعلق بالسندين اللذين ذكرهما صاحب البحار عن النسخة المجهولة، وذكر أحدهما الكرخي في نسخته، وبغض النظر عن جهالة السند إلى الراوي الأول، فهل يمكن القول باعتبارهما أم لا؟

أمّا السند الأول منهما والذي تفرد المجلسي بذكره فضعيف أيضاً لجهالة موسى بن علي بن جابر السلامي، إذ ليس له ذكر وترجمة.

وأمّا السند الثاني فيمكن القول باعتباره إلى محمّد بن جمهور، فهارون بن موسى: قال فيه النجاشي: (كان وجهاً في أصحابنا، ثقة، معتمداً لا يطعن عليه. له كتب، منها: كتاب الجوامع في علوم الدين. كنت أحضر في داره مع ابنه أبي جعفر، والناس يقرأون عليه)[٤٠].

وقال الشيخ الطوسي: (جليل القدر، عظيم المنزلة، واسع الرواية، عديم النظير، ثقة، روى جميع الأصول والمصنفات، مات سنة خمس و ثمانين وثلاثمائة، أخبرنا عنه جماعة من أصحابنا)[٤١].

وأمّا محمّد بن هشام بن سهل، فالظاهر أنّه تصحيف؛ لعدم وجود راو بهذا الاسم في هذه الطبقة، ولوروده بعنوان محمّد بن همام بن سهل في نسخة الكرخي، فإنّ همام قد تصحّفَ إلى هشام، وكذلك اسم جدّ محمّد بن همام فهو الاخر مصحّف عن سهيل؛ لأن محمّد بن همام بن سهيل هو الذي يروي عن الحسن بن محمّد بن جمهور[٤٢]، ويروي عنه هارون التلعكبري كثيراً، فهو المناسب لهذه الطبقة، وهو ثقة من الاجلاء، قال النجاشي: (محمد بن أبي بكر همام بن سهيل الكاتب الإسكافي شيخ أصحابنا ومتقدمهم. له منزلة عظيمة، كثير الحديث. قال أبو محمد هارون بن موسى رحمه الله: حدثنا محمد بن همام...)[٤٣]. وذكر أنّ وفاته كانت في سنة ٣٣٦هـ وولادته في سنة ٢٥٨هـ، فطبقته متناسبة مع تاريخ وفاة تلميذه هارون التلعكبري في سنة ٣٨٥هـ.

ووصفه الطوسي بانه جليل القدر ثقة[٤٤]. وذكر أنّه توفي سنة ٣٣٢هـ[٤٥].

وأمّا الحسن بن محمّد بن جمهور العمي، فقال عنه النجاشي: (بصري ثقة في نفسه، ينسب إلى بني العم من تميم، يروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل)[٤٦].

فتحصّل أنّ النسخة التي اعتمد عليها المجلسي مجهولة المصنف، والتاريخ، ولا سند للمجلسي إليها ولا سند بين صاحبها وهارون بن موسى، وكذلك نسخة الكرخي إذ لا سند بينه وبين القائل أخبرنا، في حين يمكن اعتبار السند المذكور على النسختين إلى محمّد بن جمهور الذي هو ضعيف على ما تقدّم.

هذا ويفترض أنّ الذي يروي عن هارون بن موسى هو من طبقة تلامذة الشيخ الطوسي، إذ إنّ الشيخ الطوسي يروي مصنفات هارون بن موسى عن جماعة عنه[٤٧].

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

ثانياً: تأملات نقدية في متن الرسالة الذهبية

أمّا ما يتعلق بالمتن: فالرسالة تناولت المسائل الطبية وخصائص الأطعمة والأشربة وأخذ الأدوية والفصد والحجامة والحمام وغير ذلك ممّا يدبر استقامة الجسد... كتبها الإمام إلى المأمون العباسي.

ويمكن أن نسجل عدة ملاحظات على هذه الرسالة:

١. لم نجد من المتقدّمين من اعتمد عليها وروى عنها، ممّا يدلل على عدم اشتهارها بينهم أو عدم وثوقهم بها. ومن الغريب قول المجلسي: (فظهر أن الرسالة كانت من المشهورات بين علمائنا، ولهم إليها طرق وأسانيد)، مع أنّه لم يذكر من الأسانيد غير طريق الشيخ الطوسي إليها المذكور في الفهرست والذي تقدم الكلام عنه، والسندين اللذين في النسخة المجهولة!

فالنسخة لم تكن مشهورة، وانما اشتهرت بعدما أوردها الشيخ المجلسي في كتابه البحار، وقد نقل عنها بعض المتأخرين مشعرين بضعفها، فكثير منهم يقول: والرسالة الذهبية المنسوبة الى الرضا وهو ظاهر في التضعيف، فمّمن نقل عنها بصيغة التمريض المذكورة، الفاضل الهندي، والسيد علي الطباطبائي، والشيخ الجواهري وغيرهم[٤٨].

٢. في هذه الرسالة يستند الإمام في علمه الطبي إلى التجربة والخبرة وما حصل عليه من السلف الماضي، فقد جاء فيها: (فقال له المأمون: ما تقول يا أبا الحسن في هذا الامر الذي نحن فيه هذا اليوم، والذي لابد منه من معرفة هذه الأشياء والأغذية، النافع منها والضار. وتدبير الجسد؟ فقال أبو الحسن عليه السلام: عندي من ذلك ما جربته وعرفت صحته بالاختبار ومرور الأيام، مع ما وقفني عليه من مضى من السلف، مما لا يسع الانسان جهله، ولا يعذر في تركه، فأنا أجمع ذلك مع ما يقاربه مما يحتاج إلى معرفته)[٤٩].

ومن الواضح أنّ استناد الإمام في رسالته إلى التجربة والخبرة لا ينسجم مع الدعوة الى إمامته في تلك المدّة الزمنية، فمع ملاحظة سيرة الامام الرضا عليه السلام من خروجه من المدينة الى دخوله مرو عاصمة الدولة العباسية وحتى وفاته يتّضح أنّه كان يركز على مسألة الإمامة من خلال أقواله وأفعاله ومناظراته, فطلب المأمون منه كتابة رسالة في الطب تُعُّد فرصة للإمام لإثبات أعلميته ومعرفته الامور الغيبية ليؤكد بذلك إمامته وتسديده الإلهي, فاعتماده على التجربة وتصريحه بذلك أمام المأمون العباسي يتنافى مع غرضه ولا ينسجم مع سيرته التي سار عليها.

٣. في نسخة هذه الرسالة التي وصلت للمجلسي اختلاف شديد، قال: (لكن كان في نسختها التي وصلت الينا اختلاف فاحش)[٥٠].

٤. بعض فقراتها تخالف الأخبار، ومن ذلك:

أ. (وزمانك الذي يجب أن يكون أكلك في كل يوم عندما يمضي من النهار ثمان ساعات أكلة واحدة، أو ثلاث أكلات في يومين تتغذى باكراً في أول يوم، ثم تتعشى، فإذا كان في اليوم الثاني، فعند مضي

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

ثمان ساعات من النهار أكلت أكلة واحدة ولم تحتج إلى العشاء. وكذا أمر جدي محمد صلى الله عليه وآله عليا عليه السلام في كل يوم وجبة، وفي غده وجبتين. وليكن ذلك بقدر لا يزيد ولا ينقص).

قال المجلسي رحمه الله: (ثم شرع عليه السلام في بيان زمان الأكل ومقدار الأزمنة بين الأكلات، فجعل له طريقين: أحدهما أن يأكل في كل يوم أكلة واحدة عند مضي ثمان ساعات من النهار والثاني أن يأكل في كل يومين ثلاث أكلات، والاعتياد بهما لا سيما بالأول أعون على الصوم، وعلى قلة النوم، لكنهما مخالفان لما ورد من الأخبار في فضل التغدي والتعشي، وفضل مباكرة الغذاء، وفضل السحور في الصوم وغير ذلك من الأخبار)[٥١].

ثم إنّه حاول أنْ يجمع بين ما جاء في الرسالة وبين سائر الأخبار، فقال: (ويمكن حمله على أنه عليه السلام علم بحسب حال المخاطب أن ذلك أصلح له فأمره بذلك، فيكون ذلك لمن كانت معدته ضعيفة لا تقدر على الهضم مرتين في كل يوم، وقد جرب أن ذلك أصلح التدابير لأصحاب تلك الحالة. أو يكون المراد بالغذاء ما يأكله بقدر شهوته من الأغذية الغليظة المعتادة، فلا ينافي مباكرة الغذاء بشئ قليل خفيف ينهضم في ثمان ساعات، ويمنع من انصباب الصفراء في المعدة. بل يمكن أن يكون ما ذكره عليه السلام من الابتداء بأخف الأغذية إشارة إلى ذلك، فيحصل عند ذلك المباكرة في الغذاء كل يوم والتعشي أيضا، لان بعد ثمان ساعات يحصل التعشي بأكثر معانيه).

وهذا الحمل ليس حملاً عرفياً بل هو بعيد جداً لأنّ المفترض أنْ تكون هذه الرسالة عامّة صالحة للجميع وليست مختصة بشخص معيّن، فهي ليست موقف معيّن حصل مع شخص وأجابه بحسب حاله، بل هي رسالة كتبها في الطب وما فيه صلاح الأجسام وقوامها، كما أنّ بقية الوجوه تبرعية لا تصمد أمام ظاهر الخبر.

ب ـ وممّا جاء في الرسالة: (وإذا أردت النوم، فليكن اضطجاعك أولاً على شقك الايمن، ثم انقلب على شقك الايسر. وكذلك فقم من مضطجعك على شقك الايمن كما بدأت به عند نومك)[٥٢].

قال المجلسي: (وهذا التفصيل مخالف لظواهر كثير من الأخبار الدالة على أنّ النوم على اليمين أفضل مطلقا، ولو كان هذا الخبر معادلا في السند لها لأمكن حملها عليه)[٥٣].

ج ـ (ولو أصيب اللص أول ما يسرق فعوقب لم يعد، ولكانت عقوبته أسهل، ولكنه يرزق الامهال والعافية، فيعاود ثم يعاود حتى يؤخذ على أعظم السرقات فيقطع، ويعظم التنكيل به...)[٥٤].

وهذا مخالف لما هو الثابت من أنّ قطع اليد ينفذ من أول سرقة، وقد حاول صاحب البحار تأويل الخبر بقوله: (لعل المشبّه به سارق أخذه الملوك وحكام العرف، وإلا فحاكم الشرع يقطع يده في أول مرة أو المراد به من أخذ أقل من النصاب، فإنه يعزر لو ثبتت سرقته، ولو لم تثبت واجترأ وتعدى إلى أن بلغ النصاب تقطع يده)[٥٥]. وهو تأويل بعيد جدّاً عن ظاهر الخبر فإنّ الخبر يعلل التأخير لأجل أخذ السارق بأعظم السرقات فيقطع ويعظم التنكيل به، فالخبر واضح جدّا في بيان العقوبة الشرعية للسارق لا عقوبة الملوك وحكام العرف للسارق وإلا لا معنى للتعليل المذكور. كما أنّ الحمل على أنّ

السرقة الأولى أقل من النصاب لا معنى له، إذ لا أمهال في الموضوع لعدم تحقق موجب القطع أساساً وصريح الخبر هو فيمن تحقق فيه موجب القطع ورُزق الامهال.

٥ـ مخالفة عدّة من فقراتها للطب الحديث: وقد اقتصرنا في هذه الفقرة على ما ذكره الدكتور محمّد علي البار وهو من أهل الاختصاص في الطب، وله كتاب بعنوان: "الامام علي الرضا ورسالته في الطب النبوي" قام فيه بشرح الرسالة والتعليق عليها بإيجاز، ومن ضمن تعليقاته إنّ بعض الموارد مخالفة لما ثبت في الطب الحديث منها:

أـ (واصل الحزن في الطحال، واصل الفرح في الثرب (الخاصرة وما حولها) والكليتين).

وقد تعقبه الدكتور البار بقوله: (هذا الكلام لا يقره الطب الحديث)[٥٦].

ب ـ ما ورد في فصول السنة، قال فيه البار: (كل ما هو مذكور في هذا الباب لا أصل له وربما احتاج الأمر إلى مزيد من البحث وإجراء التجارب، ولا شك أنّ اختلاف المناطق والفصول والعادات لها تأثير بشكل غامض على الصحة)[٥٧].

ج ـ ما يتعلق بكيفية النوم والبدء بالشق الايمن ثم الانقلاب على الشق الأيسر، قال البار: (أمّا الطب الحديث فيؤيد النوم على الشق الايمن لأن الكبد فيه فتبقى المعدة في الأعلى ويسهل نزول الطعام الى الاسفل ولا تنضغط المعدة بثقل الكبد)[٥٨].

د ـ (ومداومة أكل البصل يعرض فيه الكلف في الوجه، وأكل الملوحة واللحمان المملوحة وأكل السمك المملوح بعد الفصد والحجامة يعرض منه البهق والجرب، وأكل كلية الغنم وأجواف الغنم يعكر المثانة، ودخول الحمام على البطنة يولد القولنج، والاغتسال بالماء البارد بعد أكل السمك يورث الفالج، وأكل الأترج في الليل يقلب العين ويوجب الحول).

قال البار: (كلّها لا أصل لها في الطب الحديث، وهي منقولة من كتاب يوحنا بن ماسويه(المحاذير) ونقله ابن القيم في الطب النبوي)[٥٩]. مع عدم وجود إشارة في الرسالة إلى أنّ هذه الفقرات مأخوذة من كتاب يوحنا!!

هـ ـ (والجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث في الولد الجنون, وكثرة أكل البيض وإدمانه يولد الطحال ورياحاً في رأس المعدة).

قال البار: (لا أصل له في الطب الحديث)[٦٠].

و ـ (والاكثار من لحوم الوحش والبقر يورث تغير العقل وتحير الفهم وتبلد الذهن وكثرة النسيان).

قال البار: (لا أصل له في الطب الحديث)[٦١].

ز ـ ما يتعلق بأحوال الإنسان مبني على النظرية اليونانية التي أثبت الطب الحديث خطأها[٦٢].

وكذلك ما يتعلق بقوة النفس وتبعيتها لأمزجة البدن فهي مبتنية على نظرية الطبائع الاربع والعناصر الاربعة والامزجة الاربعة التي أظهر الطب الحديث خطأها[٦٣].

٦. تحمل هذه الرسالة في داخلها بعض التناقض، فمثلاً جاء فيها: (اعلم يا أمير المؤمنين أن الله تعالى لم يبتل العبد المؤمن ببلاء حتى جعل له دواء يعالج به، ولكل صنف من الداء صنف من الدواء وتدبير ونعت، وذلك أن الأجسام الانسانية جعلت على مثال الملك، فملك الجسد هو القلب، والعمال العروق والأوصال والدماغ، وبيت الملك قلبه وأرضه الجسد، والأعوان يداه ورجلاه و شفتاه وعيناه ولسانه وأذناه، وخزانته معدته وبطنه، وحجابه صدره)[٦٤].

فهنا استخدم القلب استخدامين مختلفين في العبارة نفسها.

وقد حاول صاحب البحار تأويل هذا التنافي، فقال: (ويمكن رفع التنافي بأن للقلب معاني: أحدها اللحم الصنوبري المعلق في الجوف، الثاني الروح الحيواني الذي ينبعث من القلب ويسري في جميع البدن، الثالث النفس الناطقة الانسانية التي زعمت الحكماء وبعض المتكلمين أنها مجردة متعلقة بالبدن، إذ زعموا أن تعلقها أولا بالبخار اللطيف المنبعث من القلب المسمى بالروح الحيواني، وبتوسطه تتعلق بسائر الجسد، فإطلاقه على الثاني لكون القلب منشأه ومحله، وعلى الثالث لكون تعلقها أولا بما في القلب. فيحتمل أن يكون مراده عليه السلام بالقلب ثانيا المعنى الأول، وبه أولا أحد المعنيين الآخرين. وفي بعض النسخ "هو ما في القلب" فلا يحتاج إلى تكلف. لكن يحتمل المعنى الثاني على الظرفية الحقيقية، والثالث على الظرفية المجازية، بناء على القول بتجرد الروح، وقد مر الكلام فيه)[٦٥]. غير أنّ هذا التأويل فيه تكلف ظاهر، وأنّ استخدام الامام للقلب في معنيين مختلفين ضمن عبارة قصيرة بعيد جدّاً.

٧. تتضمن بعض الكلمات الفارسية التي لا تنسجم مع كونها صادرة بلغة عربية فصيحة, مثل: والبيض النيمبرشت[٦٦]. فالنيمبرشت هي كلمة فارسية تعني البيض الذي لم ينضج تماماً.

٨ـ التصريح بأن بعض فصول الرسالة من أقاويل القدماء، حيث جاء فيها: (ونذكر الآن ما ينبغي ذكره من تدبير فصول السنة وشهورها الرومية الواقعة فيها في كل فصل على حدة، وما يستعمل من الأطعمة والأشربة وما يجتنب منه، وكيفية حفظ الصحة من أقاويل القدماء)[٦٧].

وهذا أيضا لا ينسجم مع دعوة الإمام الى امامته ولا ينسجم مع كثرة الكرامات التي قامت على يديه تثبيتا وتأكيدا لإمامته فهو يصور نفسه كأي شخص يعتمد التجربة وأقوال القدماء...؟!

٩ـ يوجد في الرسالة ما هو منقول من كتاب يوحنا بن ماسويه، (المحاذير) ونقله ابن القيّم في الطب النبوي على ما تقدّم في الفقرة (د) من رقم (٥) المتقدم.

١٠. ما يتوافق مع الطب الحديث:

هذا وعلينا أنْ نبيّن أنّ الرسالة تحتوي على أمور أقرها الطب الحديث وأمور لم يتعرّض لها الطب إلى الان وقد بين ذلك الدكتور محمد علي البار في أكثر من موضع من الرسالة، كما في تعرض للحبة الحلوة وللأسنان وغير ذلك.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

غير أنّ موافقة بعض فقرات الرسالة للطب الحديث لا يساوق صدورها عن المعصوم (عليه السلام)، فمع ضعفها السندي واشتمالها على ما هو موجود في كتب بعض الاطباء، لا يمكن الجزم حينئذ بنسبتها إلى الإمام (عليه السلام)؛ إذ بالإمكان أخذها من كتب الطب المنتشرة في ذلك الزمن خصوصاً مع مشابهة أدبيات الرسالة لكتب الطب القديمة المنتشرة في تلك المدة، مضافاً لما ذكرناه من أنّ في الرسالة ما هو منقول من كتاب يوحنا بن ماسويه، (المحاذير) من دون ذكره.

نتيجة التأملات النقديّة للسند والمتن:

ويظهر من خلال ما تقدّم أنّ هذه الرسالة الموجودة بين أيدينا لا يمكن نسبتها إلى الإمام الرضا (عليه السلام)؛ لكونها خبر آحاد ضعيف السند غير مقترن بما يقويه، بل القرينة على خلاف ذلك لابتلاء متنه بمشكلات عديدة، وهذا لا ينفي وجود رسالة في الطب كتبها الإمام (عليه السلام) لكنها لم تصل إلينا، كما أنّه لا ينفي وجود بعض من فقرات هذه الرسالة قد صدرت حقّاً من الإمام خصوصاً ما كانت موافقة للطب الحديث أو التي لم يتعرّض لها الطب حتى اللحظة، إلا أنّ الكلام في إثبات ذلك، والأدلة على خلافه والله أعلم بحقيقة الحال.

خاتمة ونتائج

بعد هذه الجولة والدراسة في حجية الروايات الطبية وفي سند الرسالة الذهبية ومتنها يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

١. إنّ الخبر الطبي إذا كان متواتراً أو محفوفاً بقرينة تفيد الاطمئنان أو القطع بصدوره عن المعصوم فهو حجّة يمكن العمل به والتعويل عليه بناء على الحجية المطلقة لسنّة النبيّ وأئمّة أهل البيت عليهم السلام.

٢. اختلفت الآراء في حجية خبر الآحاد غير المحتفّ بالقرينة فبعضهم يرى عدم حجيته في غير الأحكام الشرعية، ويرى بعض آخر عدم المانع من التمسك به في الامور الطبية حتى لو كان ضعيفاً ما لم يتبين كذبه، ويرى بعض آخر حجيته إذا كان الراوي ثقة.

٣. إنّ الراوي المباشر للرسالة الذهبية هو محمّد بن جمهور وهو ضعيف.

٤. لم يثبت أنّ الشيخ الطوسي قد روى هذه الرسالة على الرغم من عدّها من مؤلفات محمّد بن جمهور.

٥. لم يذكر النجاشي هذه الرسالة من مؤلفات محمد بن جمهور، ولم يرو عنها الشيخ الصدوق على الرغم من تأليفه كتاباً بعنوان: (عيون أخبار الرضا).

٦. من غير الواضح مطابقة النسخ الخطية التي عثر عليها مع النسخة الأم لمحمد بن جمهور؛ إذ إنّ بعضها مرسلة بلا سند، وبعضها فاقدة السند إلى الراوي الأول الذي ابتدأت به النسخة، فالرسالة ضعيفة من الجهة السندية، ولم تصل إلينا بسند متصل.

٧. لم نجد من المتقدمين من اعتمد على هذه الرسالة أو نقل منها ممّا يدل على عدم اشتهارها بينهم أو عدم وثوقهم بها.

٨. يعاني متن هذه الرسالة من عدّة مشكلات كمخالفة بعض فقراتها للأخبار وكذلك مخالفة بعض فقراتها لما توصل إليه الطب الحديث، وتضمنها اعتماد الامام على التجربة وأقاويل القدماء ممّا يتنافى والدعوى لإمامته، وكذلك فإنّ بعضاً منها منقول من كتاب يوحنا بن ماسويه، (المحاذير)، وغير ذلك ممّا يمنع من الاعتماد عليها.

٨. نوصي بدراسة الأحاديث الطبية من الجهتين السندية والمتنية ليتبين ما يمكن الاعتماد عليه من عدمه في ضوء ما قدمناه من مباني الفقهاء المختلفة.

الهوامش:

(١) الاعتقادات في دين الامامية، الصدوق: ص١١٥.
(٢) الدعوات للراوندي: ص٧٦. وعنه: بحار الأنوار للمجلسي: ج٥٩ ص٢٦٧.
(٣) الخصال للصدوق: ص٥١٢.
(٤) الاسراء: ٣٦.
(٥) يونس: ٥٩.
(٦) الميزان في تفسير القران: ج١٤ ص٢٠٦.
(٧) المصدر نفسه: ج٥ ص٢٥٦.
(٨) المصدر نفسه: ج٦ ص٥٧.
(٩) المصدر نفسه: ج١٠ ص٣٥١.
(١٠) الأرض والتربية الحسينية: ص٤٧ـ ٤٨.
(١١) البيان في تفسير القران: ص٣٩٨.
(١٢) مصباح الاصول بتقرير البهسودي: ج٢ ص٢٣٩.
(١٣) التفسير والمفسرون بثوبه القشيب: ج٢ ص٥٥١ـ٥٥٢.
(١٤) الفهرست للطوسي: ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.
(١٥) ينظر: معالم العلماء: ص١٣٨.
(١٦) الفهرست لمنتجب الدين: ص٩٦.
(١٧) ينظر: النوادر، الراوندي، بتحقيق: سعيد رضا علي عسكري: ص٢٧.
(١٨) بحار الأنوار: ج١ ص٣٠.
(١٩) رجال النجاشي: ص ٣٣٧.
(٢٠) الفهرست: ص ٢٢٣ـ ٢٢٤.
(٢١) رجال الطوسي: ص٣٦٤.
(٢٢) المصدر نفسه: ص٤٤٨.
(٢٣) رجال ابن الغضائري: ص٩٢.
(٢٤) خلاصة الأقوال: ص٣٩٥.
(٢٥) ينظر: معجم رجال الحديث: ج١٦ ص١٩٠.
(٢٦) المصدر نفسه: ج ١٦ ص ١٩١.
(٢٧) ينظر: الكافي: ج٣ ص١٤٧.
(٢٨) التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الطهارة، بتقرير الغروي: ج٨ ص٣٥.
(٢٩) أصول علم الرجال: ج٢ ص٧٩ـ ٨٠
(٣٠) تنظر المناقشات في ثبوت تفسير القمي في: كليات في علم الرجال للسبحاني: ص٣٠٧ وما بعدها. أصول علم الرجال للداوري: ج٢ ص٧٨ وما بعدها.
(٣١) أمل الآمل: ج٢ ص٣٦٤.
(٣٢) رجال النجاشي: ص ٣٠٣ـ ٣٠٤.
(٣٣) معجم رجال الحديث: ج ١٦ـ ص ١٩١.
(٣٤) أصول علم الرجال: ج٢ ص٧٩ـ٨٠.
(٣٥) جامع الرواة: ج٢ ص٥١٣.
(٣٦) الرسالة الذهبية المعروفة بطب الإمام الرضا، بتحقيق: محمد مهدي نجف: ص٣ـ ٥.
(٣٧) بحار الأنوار: ج٥٩ ص٣٠٦.
(٣٨) المصدر نفسه: ج٥٩ ص٣٠٧ وما بعدها.

مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٩ – أيلول لسنة ٢٠٢٤

(٣٩) ينظر: رسالة ذهبية در علم طب، تصحيح مهدي درخشان، مجلّة دانشكده أدبيات وعلوم إنساني دانشگاه طهران، العدد ١٠١ . ١٠٤، السنة الخامسة والعشرون، خريف ١٣٦٢هـ.ش.
(٤٠) رجال النجاشي: ص٤٣٩.
(٤١) رجال الطوسي: ص٤٤٩.
(٤٢) لتتبع بعض الموارد، ينظر: جامع أحاديث الشيعة للبروجردي: ج٥ ص٤١٥. ج١٠ ص٤٧. ج١٢ ص٦١. ج١٤ ص٤٠٦.
(٤٣) رجال النجاشي: ص٣٧٩.
(٤٤) ينظر: الفهرست: ص٢١٧. رجال الطوسي: ص٤٣٩.
(٤٥) ينظر: رجال الطوسي: ص٤٣٩.
(٤٦) رجال النجاشي: ص٦٢.
(٤٧) رجال الطوسي: ص٤٤٩.
(٤٨) ينظر: كشف اللثام: ج ٧ ص ١٩. رياض المسائل:ج١٠ ص٥٨. جواهر الكلام: ج٢٩ ص٥٨.
(٤٩) بحار الأنوار: ج ٥٩ ص ٣٠٧.
(٥٠) المصدر نفسه: ج٥٩ ص٣٠٩.
(٥١) المصدر نفسه: ج٥٩ ص٣٣٤.
(٥٢) المصدر نفسه: ص٣١٦.
(٥٣) المصدر نفسه: ج ٥٩ ـ ص ٣٣٩.
(٥٤) المصدر نفسه: ج ٥٩ ص ٣٥٦.
(٥٥) المصدر نفسه.
(٥٦) الامام علي الرضا ورسالته في الطب النبوي، محمد علي البار: ص١٤٦.
(٥٧) المصدر نفسه: ص١٥١.
(٥٨) المصدر نفسه: ص١٥٤.
(٥٩) المصدر نفسه: ص١٥٧.
(٦٠) المصدر نفسه: ص ١٥٨.
(٦١) المصدر نفسه.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه: ص١٥٣.
(٦٤) المصدر نفسه: ج ٥٩ ص ٣٠٩.
(٦٥) المصدر نفسه: ج ٥٩ ص ٣٢٨.
(٦٦) ينظر: المصدر نفسه: ج٥٩ ص٣١٢.
(٦٧) بحار الأنوار: ج٥٩ ص٣١١.

المصادر

- القرآن الكريم
- ابن شهر آشوب، معالم العلماء، المطبعة الحيدرية، النجف ـ العراق، ط٢،١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
- الأردبيلي، جامع الرواة، نشر مكتبة المحمدي.
- البار، محمد علي، الامام علي الرضا ورسالته في الطب النبوي، لناشر : دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت ـ لبنان.
- البروجردي، جامع أحاديث الشيعة، المطبعة العلمية، قم، ١٣٩٩هـ.
- الجواهري، جواهر الكلام، تحقيق وتعليق: الشيخ عباس القوچاني، دار الكتب الاسلامية، طهران ـ إيران، ط٣، ١٣٦٥ش.
- الحر العاملي، أمل الآمل، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، مكتبة الأندلس ـ بغداد، ١٣٨٥هـ.
- الحلي، خلاصة الأقوال، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.
- الخوئي، البيان في تفسير القران ، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،ط٤، ١٣٩٥هـ،١٩٧٥م.
- الخوئي، التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الطهارة بتقرير الغروي، منشورات مدرسة دار العلم، المطبعة العلمية، قم ـ إيران، ط٢، ١٤١١هـ.
- الخوئي، مصباح الاصول بتقرير البهسودي، مكتبة الداوري، قم، ط٥، ١٤١٧هـ.
- الخوئي، معجم رجال الحديث، ط٥، ١٤١٣هـ ـ١٩٩٢ م.
- الداوري، أصول علم الرجال، بتقرير: محمّد علي صالح المعلم، مؤسسة المجتبى للطباعة والنشر، قم ـ إيران، ط٢، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
- الراوندي، الدعوات، تحقيق: مدرسة الإمام المهدي (ع)، الناشر: مدرسة الإمام المهدي (ع)، قم،ط١،١٤٠٧
- الرسالة الذهبية المعروفة بطب الإمام الرضا، بتحقيق: محمد مهدي نجف، منشورات مكتبة الامام الحكيم العامة، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠٢هـ ـ١٩٨٢.
- السبحاني، كليات في علم الرجال، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٣، ١٤١٤هـ.
- الصدوق، الاعتقادات في دين الامامية، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر، بيروت، ط٢،١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م.
- الصدوق، الخصال، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، إيران، ١٤٠٣هـ.
- الطباطبائي، علي، رياض المسائل، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط١، ١٤١٢هـ.
- الطباطبائي، الميزان في تفسير القران، نشر: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة.
- الطوسي، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط١، ١٤١٥هـ.
- الطوسي، الفهرست، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، مؤسسة النشر الإسلامي، ط١، ١٤١٧هـ.
- الغضائري، رجال ابن الغضائري، تحقيق: السيد محمد رضا الجلالي، دار الحديث، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الفاضل الهندي، كشف اللثام، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط١، ١٤١٦هـ.

- كاشف الغطاء، الأرض والتربية الحسينية، المجمع العالمي لأهل البيت، قم ـ إيران، طبع سنة ١٤١٦هـ.
- الكليني، الكافي، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية ـ طهران، ط٥.
- رسالة ذهبية در علم طب ، تصحيح: مهدي درخشان، مجلّة دانشكده أدبيات وعلوم إنساني دانشگاه طهران، العدد ١٠١ . ١٠٤، السنة الخامسة والعشرون، خريف ١٣٦٢هـ.ش.
- المجلسي، بحار الانوار، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ـ١٩٨٣م
- معرفة، التفسير والمفسرون بثوبه القشيب، الجامعة الرضوية للعلوم الاسلامية، مشهد ـ إيران، ط٢، ١٤٢٦هـ.
- منتجب الدين، الفهرست، تحقيق : سيد جلال الدين محدث الأرموي، نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم ـ إيران، طبع سنة ١٣٦٦ش.
- النجاشي، رجال النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٥، ١٤١٦هـ.
- النوادر، الراوندي، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، مؤسسة دار الحديث الثقافية، قم، ط١، ١٣٧٧هـ.